



تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في مؤشر القيمة المتداولة لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د. أمير علي خليل
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد
ameer.ali@uokerbala.edu.iq

م.م. مناف محمد خليل
جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد
manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة تأثير المصارف التجارية وظائفها (الوظيفة الايداعية والائتمانية) على نشاط شركات المدرجة من خلال مؤشر القيمة المتداولة وقد اعتمدت في دراستها على التقارير لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005-2021). واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية لتحقيق اهدافها تحليلات الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات البحث وعن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSSV.23 وبرنامج الإكسل. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان قيمة التداول لشركات قطاع الائتمان والاستثمار هي الأدنى من بين باقي القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين حيث وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار إلي يلعب دور كبير في عملية التنمية واختتمت البحث بمجموعة من التوصيات أهمها حيث المصارف التجارية من قبل البنك المركزي على اتخاذ استراتيجيات جذب الودائع جديدة وفعالة وكذلك اتخاذ سياسات ائتمانية تخدم الشركات المدرجة في السوق والتي من شأنها ان تحقق النمو في نشاط السوق.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الايداعية ، الوظيفة الائتمانية ، قطاعات سوق العراق للأوراق المالية.



Evaluation of the deposit and credit function of commercial banks and its impact on the traded value index of the sectors of the Iraqi Stock Exchange

Assistant Lecturer Manaf
Mohammed Khaleel
Karbala University, College of
Administration and Economics
manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

Assest.Prof. Dr.Ameer Ali khaleel
Karbala University, College of
Administration and Economics
ameer.ali@uokerbala.edu.iq

Abstract

The research aims to know the impact of commercial banks and their functions (deposit and credit function) on the activity of listed companies through the traded value index. In its study, it relied on reports for the Iraqi Stock Exchange for the period from (2005-2021). The study used a set of financial and statistical means to achieve its objectives. Analytics Multiple linear regression for the purpose of testing the direct effect relationships between the dimensions of the research variables and by using the statistical program SPSSV.23 and the Excel program. The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the trading value of credit and investment sector companies is the lowest among the rest of the sectors, and this reflects the extent of the weakness of the two sectors, as the presence of a strong insurance sector will greatly support other sectors, as is the case for the investment sector, which plays a major role in the development process. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is where commercial banks by the Central Bank to take new and effective strategies to attract deposits, as well as to take credit policies that serve the companies listed in the market, which would achieve growth in market activity.

Key words: The depository function, The credit function, The sectors of the Iraqi stock market.



المقدمة

يتمثل نشاط المصارف التجارية في المقام الأول في الاحتفاظ بالودائع وتقديم القروض والسلف لفترة قصيرة تصل إلى سنة أو سنتين للصناعة والتجارة إما عن طريق نظام السحب على المكشوف لمبلغ متفق عليه أو عن طريق خصم الكمبيالات لتحقيق الربح إلى المساهمين، ان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي تلقي الودائع في شكل حساب بنكي ادخار وحساب جاري وودائع لأجل من المدخرين عادة من الجمهور يفضل الناس عادة إيداع مدخراتهم في البنوك التجارية بسبب الأمان والسيولة ، والوظيفة الأساسية الثانية للمصارف التجارية هي منح القروض والسلف لجميع انواع الأشخاص وخاصة لرجال الأعمال والمستثمرين مقابل ضمان شخصي ويقدم المصارف قروضاً في شكل ائتمان نقدي وقروض تحت الطلب وسحب على المكشوف وخصم الكمبيالات تؤثر المصارف بشكل كبير على الأسواق المالية من خلال عمليات الإيداع والإقراض لذلك ومن خلال مقاييس الميل الحدي والمتوسط لكل من الإيداع والائتمان سوف نقوم بتقييم كل من الوظائف الايداعية والائتمانية وبيان أثرها في مؤشر حجم التداول للمصارف التجارية لمختلف القطاعات في سوق الأوراق المالية.

1- منهجية البحث

1-1 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على نشاط الشركات المدرجة في سوق العراق و تأثيرها بعمل المصارف التجارية من خلال الأدوار الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية قبول الودائع من الجمهور من جهة ومن ثم تقديم الائتمان والقروض لهم من جهة أخرى حيث ان قيام المصارف بتلك الوظائف بشكل جيد من شأنه ان يحقق النمو الاقتصادي لتلك الشركات على نحو خاص ومن ثم النمو الاقتصادي للبلد بشكل عام ومن هنا يقدم البحث تحليل واقعي عن اثر تلك الوظائف (الايداعية، الائتمانية) في الشركات المدرجة في مختلف قطاعات سوق العراق لأوراق المالية.

1-2 مشكلة البحث

تعاني اغلب قطاعات سوق العراق للأوراق المالية من ضعف في قيمة مؤشر القيمة المتداولة للشركات المدرجة فيه حيث يلاحظ الانخفاض في قيمة المؤشر للعديد من قطاعات السوق والذي قد يعزى إلى السبب في ذلك إلى ان المصارف التجارية لا تقوم بعملها بالشكل المطلوب اذ تحتاج



تلك الشركات إلى التمويل اللازم لغرض تحقيق النمو ويتحقق ذلك من خلال تقديم الائتمان لتلك الشركات ويمكن صياغة المشكلة بالتساؤل الآتي:
هل ان ضعف عمل الشركات المدرجة في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية يعود إلى عدم قيام المصارف التجارية بوظائفها بالشكل الأمثل؟

1-3 أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على المضامين العلمية لكل من الوظائف الإيداعية والائتمانية السوق المالي وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها.
2. قياس أثر كل من الوظيفة الإيداعية والائتمانية في مؤشر القيمة المتداولة لشركات قطاعات سوق العراق للأوراق المالية.

1-4 فرضية البحث

تبني البحث فرضية أساسية وهي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للوظائف الإيداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-5 منهج البحث

استخدم البحث المنهج الكمي والمنهج التحليلي للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات .

1-6 الحدود الزمنية والمكانية للبحث

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

1. الحدود الزمنية: يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات سنوية عن إجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للفترة من (2005-2021).
2. الحدود المكانية: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في المصارف التجارية والقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2- الجانب النظري

1-2 الوظيفة الإيداعية



تتظر المصارف التجارية إلى قبول الودائع النقدية من الجمهور باعتبارها وظيفتها الأساسية حيث تعد بالسداد عند الطلب بشيك أو بأمر أو بأي وسيلة أخرى تعزز المصارف التجارية التدفق النقدي إلى وحدات العجز عن طريق جمع الأموال من الوحدات الفائضة.

2-1-1 مفهوم الوظيفة الايداعية

وتعرف الودائع على أنها أموال مودعة في مؤسسة مصرفية لحفظها، ويحق لصاحب الحساب سحب أي أموال مودعة على النحو المنصوص عليه في شروط وأحكام الحساب وان الإيداع في حد ذاته هو التزام مستحق على المصرف للمودع (Machona, & Kaseke, 2013:35)، تمثل الودائع مصدر تمويل مستقر نوعاً ما (Kneysler, et al, 2019:77).

2-1-2 أهمية الودائع

تعد الودائع مصدر التمويل الرئيسي والأكبر للمصرف إذ تتيح فرصة تقديم تسهيلات ائتمانية وتساهم بشكل كبير في دعم الاستثمار وتمويل المشاريع عن طريق المساهمة في تكوين رأس المال الثابت لدى المصارف مع تشجيع العملاء ودعمهم لزيادة المدخرات عبر الفوائد (Haddawee, 2020:22 & Flayyihb, 2020:22)، إن تعبئة الودائع أمر ضروري للمصارف التجارية مثل الأكسجين للإنسان لتعزيز الربحية، لذا تتخذ المصارف خطوات لتقليل النفقات وتضطر إلى تعبئة ودائع منخفضة التكلفة (Tuyishime, et al, 2015:46) :

- (1) مصدر مهم لصندوق عمل المصرف
- (2) تلعب الودائع دوراً مهماً في تقديم خدمة مرضية لمختلف قطاعات الاقتصاد
- (3) يكمن نجاح الأعمال المصرفية إلى حد كبير في تعبئة الودائع.

2-1-3 أنواع الودائع

يمكن ان تتخذ الودائع لدى المصارف التجارية من حيث الأجل في التالي:

1. **ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) :** ودائع الحساب الجاري (ودائع تحت الطلب) هي حسابات جارية تودع في المصارف التجارية لا تدفع فائدة لقاء حفظها وفي نفس الوقت توجد ودائع أخرى توضع في الحساب الجاري وتدفع المصارف عليها فائدة (Cecchetti, et al, 2006:36).

2. **ودائع لاجل :** ويقصد بها الودائع التي تكون محدده بمدة زمنية تتراوح من 15 يوماً إلى 10 سنوات. ويمكن ان يتم تقليل الحد الأقصى البالغ 10 سنوات في حالات خاصة مثل الودائع



المتنازع عليها أو حيث يوجد قاصرون، عادة ما تأخذ الودائع لأجل شكل ودائع ثابتة، ودائع متكررة، ودائع إعادة الاستثمار، والشهادات النقدية، وشهادات الإيداع (Suresh, & Paul, 2017:78).

3. ودائع التوفير: شكل شائع من أشكال الاستثمار إذ تصنف على أنها آمنة وقليلة المخاطر وان الهدف الرئيس من إيداع هذه الأموال في المصرف هو تحقيق أرباح (Tran, et al, 2020:370).

4-1-2 العوامل المؤثرة على ودائع المصارف التجارية

من المؤشرات المهمة لنجاح أي مؤسسة مالية (مصرف تجاري) هي مدى القدرة على تعبئة مدخرات المجتمع في شكل وديعة لكن هذه المهمة (تعبئة الودائع) صعبة للغاية حيث تتأثر مقدرة المصارف التجارية على الحصول على أموال وجذب الودائع بمجموعة من العوامل منها خارجية وأخرى داخلية (ABEBE, 2019:12):

1) عوامل خارجية

هذه هي العوامل التي تأتي من خارج المصرف و التي يمكن ان تؤثر على نمو ودائع المصارف التجارية. تتم مناقشتها على النحو التالي:

أ) **معدل الادخار (سعر الإيداع) :** أن اختلاف معدل الفائدة من مصرف إلى آخر ويعد أمر خارج سيطرة المصرف الواحد وهو احد الأدوات التنافسية بين المصارف وهذا بدوره يؤدي إلى تغير في حجم الودائع والقروض وبشكل عام يمكن القول أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع سوف يقلل من رغبة الأفراد أو المؤسسات من الاحتفاظ بأموالها على شكل ودائع لدى المصارف (Mujeri, & Younus, 2009:3).

ب) **التضخم :** يعد التضخم احد العوامل التي تؤثر على الودائع في المصارف التجارية، فعند ارتفاعه يمكن للبنك المركزي زيادة تكلفة الإقراض وتقليل قدرة المصارف على منح القروض وهذا بدوره يدفع للتقليل من الطلب على الأموال أما فيما يتعلق بتأثير التضخم على الادخار لدى الأفراد يمكن الإشارة بشكل عام إلى أن جميع الأفراد الذين يدخرون جزءاً من دخلهم في المصارف يتضررون بشكل مباشر من التضخم، (Tun, 2019: 20).

ج) **دخل الفرد في المجتمع :** أن نصيب الفرد هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد سكان البلد أو المنطقة، في الغالب يتم تفسير التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي بمرور



الوقت على أنها مقاييس للتغيرات في متوسط المعيشة في بلد ما إذا كان الأفراد والشركات يرغبون بالاحتفاظ بمزيد من الأموال فسوف تزداد الودائع لذلك فإن العلاقة بين مستوى الدخل وحجم الودائع ايجابية إذ أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الودائع في المصارف التجارية والعكس صحيح (Assefa, 2014:13).

(2) عوامل داخلية

وهي العوامل الخاصة بالقطاع المصرفي

(أ) **سيولة المصرف** : تعد السيولة التي يمتلكها المصرف من العوامل المهمة في النظام المصرفي إذ أن ارتفاع مستوى السيولة لدى المصرف سوف تزيد من موثقيته المودعين وتدفعهم إلى وضع المزيد من الأموال لدى المصرف فضلاً عن توفير ضمانات للمودعين للحفاظ على ودائعهم من الاتجاهات السلبية للنظام المصرفي (Turhani, & Hoda, 2016:254).

(ب) **ربحية المصرف** : يؤثر مستوى الأرباح للمصارف التجارية على حجم الودائع فالعائد على الأصول مرتبط بشكل كبير بتعبئة ودائع المصارف التجارية استندت المقاييس المعروفة لأداء الودائع في المصارف على مقياسين أحدهما العائد على حق الملكية والآخر العائد على الموجودات ويمثل العائد على الموجودات الربح المتحقق لكل وحدة نقدية من الموجودات ويعكس قدرة الإدارة على استخدام موارد المصرف المالية والاستثمارية لتحقيق الأرباح (GETACHEW, 2017:14).

(ج) **الأمان** : يعد الأمان في المصارف التجارية عامل مهم في جذب الودائع فعندما يكون لدى المصرف مستوى أمان عالي يمكنه جذب المودعين إليه وعالجت المصارف المخاطر المتعلقة بالودائع عن طريق تطبيق نظام التأمين على الودائع إذ يتوجب الحفاظ على أموال المودعين لما لذلك من أثر على سمعة المصرف (Gunasekara, & Kumari, 2018:33).

2-2 الوظيفة الائتمانية

إلى جانب قبول الودائع هناك وظيفة أساسية أخرى للمصارف التجارية وهي توفير ومنح القروض ان عملية منح القروض لمن يحتاجون إليها للمعاملات هو دور حيوي تلعبه المصارف التجارية ويمكن للعملاء ألان الحصول على قروض فورية من المصارف التجارية وان ما يميز هذه الوظيفة ان لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية



1-2-2 مفهوم الوظيفة الائتمانية

يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه مبلغ المال الذي تقرضه المؤسسة مالية (المصرف التجاري) للمستهلك والذي يتوجب سداؤه بفائدة ، على أقساط وعادةً ما تكون على فترات منتظمة و يعرف الائتمان أيضاً على أنه القروض التي تم تقديمها للأسر أو الشركات أو الحكومة من قبل المصارف أو الوسطاء الماليين الآخرين (Gabgub,2009:15) .

2-2-2 أهمية الائتمان

كما يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من خلال منظورين (مطر، 2006:300) (رمضان وآخرون، 2006:167) :

أ) **أهمية الائتمان على المستوى المصرفي:** يشكل الائتمان النشاط المرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية حيث من خلاله يستطيع المصرف أن يضمن النمو والاستمرارية والقدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها ويتحقق ذلك لان الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكل من أشكال استثمار أصول المصارف التجارية كما انه النشاط المرتبط بالعوائد المتحققة من خلال الائتمان يكون بمقدور المصارف من القيام بدورها في الاقتصاد الوطني هذا من جانب أما من جانب آخر فان الائتمان يعد الاستثمار الأكثر خطورة على المصرف لما يحمله من مخاطر مختلفة تؤدي إلى انهيار المصرف إذا تجاوزت حدود معينة ولم يستطع المصرف من تحسين قدرته على الحد منها.

ب) **أهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي:** يؤدي الائتمان المصرفي دوراً كبيراً وبالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط ذات تأثير متشابك مع حركة الاقتصاد الوطني وعلية يتوقف نمو الاقتصاد والارتقاء المتتابع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم حيث يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات المالية المختلفة وعلية فان كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى القروض والائتمان، كما يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفي ذات الوقت هو أداة حساسة وخطيرة قد ينتج عنها آثار اقتصادية غير مرغوبة فالإفراط في منح الائتمان يؤدي إلى ضغوط تضخمية (الزبيدي، 2011:166).

3-2-2 الائتمان النقدي



هو الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف حيث يشكل التوظيف صاحب الأهمية الأكبر من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية فهو النشاط الأكثر شيوعاً أن هذا النوع من الائتمان يمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان (انجرو، 2007:25) وينقسم الائتمان النقدي إلى:

أ) القروض والسلف

يتم تعريف القروض على أنها مقدار الأموال التي يتم منحها من مقرض (المصرف) إلى مقرض (أفراد أو مؤسسات ، يلتزم المقرض بسداد مبدأ القرض بالإضافة إلى الفائدة على مدى فترة زمنية متفق عليها لذلك يمكن أيضاً وصف الائتمان بأنه القدرة على اقتراض الأموال. وبالتالي ، يُنظر إليه على أنه "اشتر الآن وادفع لاحقاً" (Gabgub, 2009:15)، القرض هو دين مثل جميع أدوات الدين حيث يتلقى المقرض في البداية مبلغاً من المال من المقرض ويقوم بسداده على شكل أقساط منتظمة تقدم هذه الخدمة بتكلفة تعرف بالفائدة على الدين ويوجد للمقرض إخضاع المقرض لقيود معينة تعرف باسم تعهدات القرض (Takang, & Ntui, 2008:14)، ان القروض تعتبر من المكونات الرئيسية للائتمان المصرفي الذي يقدم بصورة مباشرة للزبون ويعرف القرض بصورة عامة على أنه إمكانية شراء مادة أو استئانة مبلغ بموجب وعد بالسداد (الرفاعي, 2008: 146) وتوجد تصنيفات متعددة للقروض ان القيام بعملية تصنيف القروض من قبل المصارف يسهل عليها عملية تتبع نشاطاته وتحديد أماكن الضعف والقوة ومن ضمن هذه التصنيفات ما يلي:

1) قروض قصيرة الأجل

تشير القروض قصيرة الأجل إلى القروض التي تقترضها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى لمدة عام واحد أن الاقتراض قصير الأجل هو وسيلة مرنة للغاية للتمويل يمكن للشركات التقدم بطلب للحصول على قروض قصيرة الأجل للمصرف بالمؤهلات المناسبة وعند استخدام طريقة التمويل هذه يجب أن يكون مبلغ ووقت الأموال المستردة من المشروع الاستثماري للمؤسسة وفقاً لشروط الاستثمار (Zhang, et al , 2017:244).

ب) قروض متوسطة الأجل



هي القروض التي يكون أجالها بين السنة إلى خمس سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات في المؤسسات والمشروعات الصناعية (صادق، 2011:259)، وتستخدم القروض متوسطة الأجل لأغراض التجديد والتوسع الصناعي ويكون بمقدور المقترض سداد قيمة القرض من خلال الإرباح المتحققة (عبدالله والطراد، 2008:168)

ج) قروض طويلة الأجل

تعد القروض طويلة الأجل بمثابة عقد ملزم لكل من المقرض والمقترض ويتوجب على المقترض سداد أصل القرض والفوائد الدورية المترتبة عليه طيلة سنوات القرض ضمن ما يتم الاتفاق عليه من قبل الجهة المقرضة قد يكون هذا النوع من القروض مضمون برهن أو أصل معين وأما تكون غير مضمونة ويعتمد ضمانها أو عدم الضمان وفقاً لمركز المقترض المالي (النعمي والتميمي، 2009:354)، هي قروض تتراوح بين 5-15 سنة قد يكون سعر القرض أو سعر الفائدة فيها ثابتاً لفترة معينة أو متغير إذ يكون تغيره حسب سعر السوق يمكن أن تختلف شروط السداد بالنسبة للقروض فقد يتم دفعها على أقساط متساوية أو يتم والفائدة بشكل منفصل أو يتم دفعها في نهاية فترة القرض (Suresh, & Paul, 2014:75).

4-2-2 السياسة الائتمانية

تختلف السياسة الائتمانية من مصرف إلى آخر تبعاً لطبيعة عمل كل مصرف ومصادر أمواله ومدى تقييم القدرة التنافسية للمصرف وعليه يتم التعديل والتحديث على السياسة الائتمانية بدء من طلب الزبون الحصول على الائتمان مروراً بدراسة وتحليل قدرة الزبون والرغبة في سداد قرضه ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنحه القرض أو رفض ذلك والمتابعة المستمرة حتى انتهاء سداد ما في ذمته من أموال للمصرف واتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة التعثر في السداد أن حصل (Rafal & Monika, 2016:36)، وتعد السياسة الائتمانية للمصرف جزء لا يتجزأ من السياسة المالية لأي بلد إذ أنها تساعد في دعم الاقتصاد المحلي وتنميته وعليه من أجل تعظيم ربحية المصرف الحفاظ على سياسة ائتمانية للإقراض عبر تقديم القروض لتمويل مشاريع إيجابية ذات قيمة حالية صافية لذا يجب أن يكون التغير في مستوى الائتمان هو نتيجة للتغير في الجودة الائتمانية للقرض الممنوح في جانب الطلب وبالأخص في ظل غياب التغيرات في المعروض النقدي من قبل المصرف المركزي (Kathuria, & Whig, 2020:2)

3-2 الأسواق المالي ومؤشراتها



1-3-2 مفهوم السوق المالي

السوق المالي هو سوق يمكن فيه شراء أو بيع الأصول المالية (الأوراق المالية) مثل الأسهم والسندات وتسهل الأسواق المالية تدفق الأموال وبالتالي تسمح بالتمويل والاستثمار من قبل الأسر والشركات والهيئات الحكومية (Madura,2014:3)، كما يقوم فيه الأفراد تداول الأوراق المالية والمشتقات وينظر للسوق المالي على أنها مجموعة من الترتيبات التي تسمح بالتداول بين المشاركين فيه (De Haan,et al,2012:131).

2-3-2 وظائف الأسواق المالية

تؤدي الأسواق المالية مجموعة من الوظائف الاقتصادية ويمكن توضيح أهم وظائف الأسواق المالية بالآتي (Mishkin, & Eakins,2019:57)، (Cecchetti,et al,2017:56)، (Drake, & Fabozzi,2010:18):

1. تؤدي الأسواق المالية الوظيفة الاقتصادية الأساسية لتوجيه الأموال من الأسر والشركات والحكومات التي وفرت الأموال الفائضة عن طريق إنفاق أقل من دخلها لأولئك الذين لديهم نقص في الأموال لأنهم يرغبون في إنفاق أكثر من دخلهم
2. تعمل الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد أيضًا على تحسين رفاهية المستهلكين بشكل مباشر من خلال السماح لهم بتحديد وقت مشترياتهم بشكل أفضل.
3. تسمح للأموال بالانتقال من الأشخاص الذين يفتقرون إلى فرص الاستثمار المنتج إلى الأشخاص الذين لديهم مثل هذه الفرص.
4. تعد الأسواق المالية ضرورية لإنتاج تخصيص فعال لرأس المال

3-3-2 أنواع الأسواق المالية

يمكن ان تأخذ الأسواق المالية أشكال مختلفة ويمكن تصنيفها من حيث طبيعة الإصدار إلى:
 أ) **الأسواق الأولية:** الأسواق الأولية هي الأسواق التي يقوم فيها مستخدمو الأموال مثل الشركات بجمع الأموال من خلال إصدارات جديدة من الأدوات المالية ، مثل الأسهم والسندات ، ويتم ترتيب معظم معاملات السوق الأولية في الولايات المتحدة من خلال مؤسسات مالية تسمى بنوك الاستثمار عن طريق إصدار السوق الأولية الأوراق المالية بمساعدة بنك استثماري (Saunders,et al,2021:4)، وعندما تقوم الشركة بإصدار أداة مالية لأول مرة ، يتم بيعها في



السوق الأولية تقوم الشركات ببيع إصدارات جديدة وبالتالي تعمل على إضافة رأس مال جديد في هذا السوق لذلك فإن السوق هو الذي تولد مبيعاته عائدات للشركات المصدرة للأداة المالية ويتكون السوق الأولي من كل من سوق الاكتتاب العام وسوق الاكتتاب الخاص (Drake, & Fabozzi,2010:30).

ب) **الأسواق الثانوية** : يقصد به السوق الذي يتداول في الأدوات المالية المختلفة بمجرد إصدارها (Saunders,et al,2021:5)، او هو السوق الذي يتم فيه إعادة بيع الأدوات المالية بين المستثمرين لا يقوم مصدرو الأوراق المالية بجمع رأس مال جديد في السوق الثانوية وعلية لا يكون هناك لقاء إصدار الأوراق المالية أي عائدات بيع يجوز للمستثمرين الذين يشترون ويبيعون الأوراق المالية في الأسواق الثانوية الحصول على خدمات سماسرة الأوراق المالية والكيانات التي تشتري أو تبيع الأوراق المالية لعملائها (Drake,& Fabozzi,2010:30) ، تسهل الأسواق الثانوية تداول الأوراق المالية الموجودة بحيث لا يضطر المستثمرون الذين اشتروها في البداية في السوق الأولية إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Madura,2014:4).

3- الجانب العملي

3-1 تحليل النتائج

يتبين من الجدول (1) ان قيمة التداول لقطاع المصارف هي الأعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى في السوق ، وكان معدل قيمة التداول للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (392910.4353) كما سجلت أدنى قيمة تداول للقطاع عام 2019 حيث بلغت (58142.2) وكان لجائحة كوفيد 19 بالإضافة إلى الاحتجاجات الشعبية في البلد الأثر الكبير في انخفاض حجم التداول إما في عام 2013 كانت قيمة التداول في أعلى مستوى لها حيث كانت تساوي (953874.3) وشهد العراق خلال العام اكبر موازنة اتحادية في تاريخه بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة وان ابرز ما يلاحظ على القيمة المتداولة من خلال الجدول ان منحى القيمة المتداولة للقطاع انها ذات منحى تصاعدي مع الانتباه إلى انه

الجدول (1)

يوضح القيمة المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2005)



مؤشر القيمة المتداولة

السنة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفنادق	قطاع الزراعة	MEAN	MAX	MIN
2005	279695	373	1368	14550	612409	8968	612	131139.2857	612409	373
2006	115988	523	2220	5968	18191	3304	697	20984.42857	115988	523
2007	407175.4	203.7	1285.4	3360.6	9774	4949.4	619	61052.5	407175.4	203.7
2008	267156.1	503.8	651.3	2683.8	16147.3	13667.3	540.7	43050.04286	267156.1	503.8
2009	319235.4	1025	3461.8	14543.7	29934.4	42635.1	1093	58846.91429	319235.4	1025
2010	259411.9	2293.5	1141.6	20606.5	65530.6	50217.9	1158.1	57194.3	259411.9	1142
2011	705455.9	7830.1	3149.9	48946.5	126222.1	42560.5	7033.1	134456.8714	705455.9	3150
2012	677332.4	2031.3	942	27065.1	94726.9	29254	62473.6	127689.3286	677332.4	942
2013	953874.3	1157.8	1548.7	25980	70035.4	25005.2	10053.4	155379.2571	953874.3	1158
2014	763582.7	2218.3	17.6	21503.5	37916.5	59018.2	3088	126763.5429	763582.7	17.6
2015	355859.7	1317	342.6	24802.4	39760.9	19368.2	5941.5	63913.18571	355859.7	342.6
2016	312946.1	436.9	24.8	16122.2	55294.2	24727.3	3453.7	59000.74286	312946.1	24.8
2017	305821.5	1030.5	0.005	8311.3	37869.1	11269.2	4968.3	52752.84357	305821.5	0.005
2018	127372.8	193.3	****	9046	54852.6	12731.6	8109.8	35384.35	127372.8	193.3
2019	58142.2	876.8	****	7041.6	38825.7	8957.1	6881	20120.73333	58142.2	876.8
2020	103854.2	342.3	****	8209.3	39942.2	4818.9	6583	27291.65	103854.2	342.3
2021	666573.8	142.7	560	13970.3	83708.6	6859.9	11077.4	111841.8143	666573.8	142.7
MEAN	392910.4353	1323.4706	1193.836071	16041.81176	84184.73529	21665.4	7904.858824	المبالغ بالمليار دينار		
MAX	953874.3	7830.1	3461.8	48946.5	612409	59018.2	62473.6			
MIN	58142.2	142.7	0.005	2683.8	9774	3304	540.7			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدتها العراق بالإضافة إلى الانخفاض القياسي في أسعار النفط العالمية ومن ثم استمر الانخفاض خلال السنوات التالية وإن هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 حتى عاد القطاع إلى التعافي التدريجي خلال (2020-2021)، أما في قطاع التأمين كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (1323.4706) وكانت أقل قيمة للقطاع في عام 2021 حيث كانت (142.7) فيما سجلت أعلى قيمة للقطاع خلال عام 2011 حيث بلغت (7830.1) وكانت القيمة المتداولة لقطاع التأمين للمدة (2008-2005) ذات منحى متذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الأمني في البلد بعد الاحتلال وقلة الثقة من قبل المستثمرين من ثم بعد ذلك اتجهت القيمة المتداولة لقطاع التأمين إلى الارتفاع التدريجي مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في البلد وكذلك زادت الثقة من قبل المتعاملين في السوق للاستثمار في القطاع واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2012 ومن ثم بعد ذلك عادت القيمة المتداولة لقطاع التأمين إلى التفاوت بين العام والآخر حيث شهدت تقلب كبير مره أخرى وصولاً إلى عام 2021 حيث سجل القطاع أدنى قيمة له في ذلك العام، كانت القيمة



المتداولة لقطاع الاستثمار مقارنة لما هو عليه في قطاع التأمين حيث كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة (1193.836071) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 حيث بلغت (0.005) أما في عام 2009 كانت القيمة المتداولة (3461.8) وهي أعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار تذبذب في القيمة خلال (2005-2011) ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 أصبحت القيمة المتداولة للقطاع مساوية للصفر خلال الأعوام (2018-2020) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ما قيمته (560) ان الوضع الأمني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار حيث يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصورة صحيحة إلى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بصورة صحيحة، أما قطاع الخدمات كان معدل القيمة المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة تبلغ (16041.81176) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2008 حيث بلغت (2683.8) أما أعلى قيمة متداولة للقطاع كانت عام 2011 حيث بلغت (48946.5) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء تصاعدي أو تنازلي وبعد سيطرة المجاميع المسلحة على مناطق من العراق وأزمة أسعار النفط يلاحظ استمرار الانخفاض في القيمة المتداولة لسنوات لاحقة عن العام 2014 واستمر حتى 2021 عاودت للارتفاع مره أخرى مسجل (13970.3) ، وعند الانتقال إلى قطاع الصناعة كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة الدراسة (84184.73529) ويتضح من الجدول ان أدنى قيمة متداولة لقطاع الصناعة كانت عام 2007 حيث بلغت القيمة (9774) وكما سجل عام 2005 أعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة تداول بلغت (612409) ويلاحظ من جدول القيمة المتداولة كانت متذبذبة بين الصعود والهبوط في القيمة ويعود السبب في ذلك التذبذب إلى التخطي في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات من ناحية الاعتماد على المنتجات المستوردة ومن ناحية أخرى إيقاف استيراد تلك المنتجات والعمل على تصنيعها محلياً، أما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل القيمة المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة (21665.4) كما سجل عام 2006 اقل قيمة للقطاع حيث بلغت (3304) أما عند النظر إلى أعلى قيمة متداولة كانت عام 2014 بلغت (59018.2) وشهد القطاع فترات متفاوتة بين التزايد في القيمة المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الأوضاع الأمنية المختلفة التي شهدتها البلد خلال فترة الدراسة، وأخيراً عند الانتقال إلى قطاع الزراعة كان

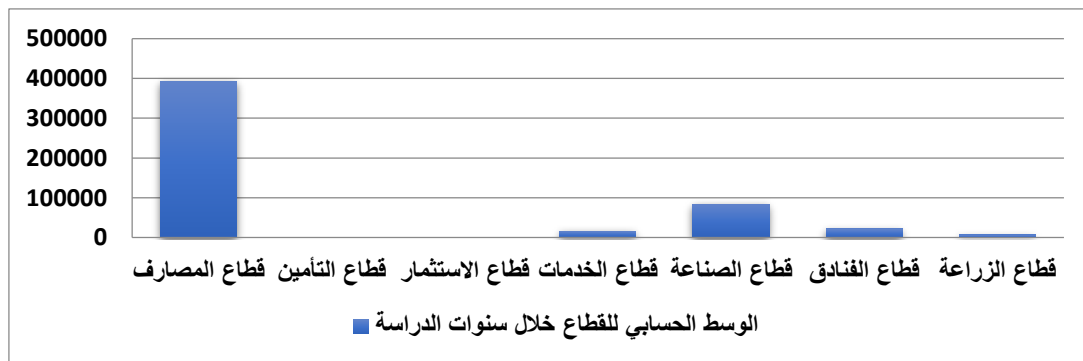


معدل القيمة المتداولة للقطاع (7904.858824) وكذلك كانت ادني قيمة متداولة للقطاع عام 2008 حيث بلغت القيمة المتداولة (540.7) أما في عام 2012 سجلت أعلى قيمة متداولة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (62473.6) ويلاحظ من خلال الجدول ان القيمة المتداولة للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي للمدة (2005-2013) وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات التالية ثم عاودت للصعود مرة أخرى حيث احتاج القطاع لتلك المدة للتعافي من الأوضاع الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الأوضاع على المستوى العالمي من الانخفاض في أسعار النفط .

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة متداولة بين القطاعات جميعاً ويعود السبب في ذلك إلى انه أكثر القطاعات جذب للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الأخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني أما في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة كما حل قطاع الخدمات رابعاً بين القطاعات أما المركز الخامس كان قطاع الزراعة فيما كانت تتناوب قطاعي التأمين والاستثمار على المركز السادس والسابع مسجلين اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين حيث وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الذي يلعب دور كبير في عملية التنمية ، ومن يتضح الضعف في أداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة

الشكل (23)

يوضح القيمة المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)





3-2 اختبار فرضية البحث

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول (2) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

جدول (2) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة

لقطاع المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	595932.563	401542.290		1.484	.164
	APD	-97800.844	189747.619	-.282	-.515	.616
	MPD	-31789.506	23573.408	-.412	-1.349	.202
	APC	42466.451	184260.728	.127	.230	.822
	MPC	117214.210	73676.219	.490	1.591	.138
2	(Constant)	531718.726	278417.588		1.910	.078
	APD	-59468.237	87937.247	-.171	-.676	.511
	MPD	-32080.664	22666.049	-.416	-1.415	.180
	MPC	119645.484	70211.330	.500	1.704	.112
3	(Constant)	352975.694	85783.220		4.115	.001
	MPD	-29101.664	21798.683	-.377	-1.335	.203
	MPC	110704.272	67605.555	.463	1.638	.124
4	(Constant)	330117.705	86221.153		3.829	.002
	MPC	64284.042	59470.845	.269	1.081	.297
5	(Constant)	392910.435	64048.662		6.135	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD، MPD، APD، MPC) عند مستوى 10(%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.



(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي أظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(رابعاً) تضمن النموذج الرابع حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الأول)، وتم إعادة بناء النموذج الأمر الذي أظهر عدم معنوية المؤشر الأخير.

(خامساً) تضمن النموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H_0) و رفض فرضية الوجود (H_1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الثانية.

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول (3) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

جدول (3)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع التأمين

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	42.248	2899.399		.015	.989
	APD	819.321	1370.102	.343	.598	.561
	MPD	-133.701-	170.215	-.252-	-.785-	.447
	APC	-1149.792-	1330.483	-.499-	-.864-	.404
	MPC	578.516	531.991	.351	1.087	.298
2	(Constant)	1667.283	985.635		1.692	.115
	MPD	-138.427-	165.778	-.261-	-.835-	.419
	APC	-452.380-	624.343	-.196-	-.725-	.482
	MPC	567.125	518.347	.345	1.094	.294
3	(Constant)	1123.976	628.761		1.788	.095
	MPD	-114.870-	159.777	-.216-	-.719-	.484
	MPC	479.830	495.525	.291	.968	.349
4	(Constant)	1033.751	606.106		1.706	.109
	MPC	296.600	418.061	.180	.709	.489



5	(Constant)	1323.471	440.884		3.002	.008
---	------------	----------	---------	--	-------	------

بمصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD,MPD,APC,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(رابعا) تضمن النموذج الرابع حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.

(خامسا) تضمن النموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته

يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الثانية.

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (4) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.



جدول (4) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والانتمائية ومؤشر القيمة المتداولة
لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	566.947	1193.443		.475	.643
	APD	872.260	563.958	.613	1.547	.148
	MPD	-81.334	70.064	-.257	-1.161	.268
	APC	-1728.669	547.650	-1.260	-3.157	.008
	MPC	176.076	218.977	.180	.804	.437
2	(Constant)	637.865	1173.888		.543	.596
	APD	856.023	555.882	.602	1.540	.148
	MPD	-51.277	58.448	-.162	-.877	.396
	APC	-1665.617	534.588	-1.214	-3.116	.008
3	(Constant)	419.122	1137.629		.368	.718
	APD	893.835	549.631	.628	1.626	.126
	APC	-1678.392	529.976	-1.223	-3.167	.007
4	(Constant)	2168.644	389.679		5.565	.000
	APC	-918.278	263.156	-.669	-3.489	.003
=12.177 R ² = .448, Sig=.003 ^e , F						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للانتمان APC، الميل الحدي للانتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية باقي المؤشرات. (ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.



(رابعاً) حذف مؤشر APD لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية وتم بناء النموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (-918.278-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار بمقدار (-918.278-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.489-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.448). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (44.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (12.177) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والانتمائية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة 25%.

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول (5) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والانتمائية ومؤشر القيمة المتداولة.

جدول (5) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والانتمائية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الخدمات

Coefficients ^a				
Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.



		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8497.506	16876.904		.503	.624
	APD	3505.035	7975.131	.231	.439	.668
	MPD	-1575.873	990.795	-.468	-1.591	.138
	APC	-4138.637	7744.516	-.283	-.534	.603
	MPC	5983.449	3096.626	.573	1.932	.077
2	(Constant)	15449.365	5698.911		2.711	.018
	MPD	-1596.091	958.521	-.474	-1.665	.120
	APC	-1155.126	3609.933	-.079	-.320	.754
	MPC	5934.717	2997.068	.568	1.980	.069
3	(Constant)	14062.062	3578.229		3.930	.002
	MPD	-1535.940	909.277	-.456	-1.689	.113
	MPC	5711.814	2819.994	.547	2.025	.062
4	(Constant)	12855.654	3716.533		3.459	.004
	MPC	3261.828	2563.470	.312	1.272	.223
5	(Constant)	16041.812	2799.006		5.731	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للاتئمان APC، الميل الحدي للاتئمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار ثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية باقي المؤشرات. (ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية المؤشر الاخير. (رابعا) تضمن النموذج الرابع حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.



(خامسا) تضمن النموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته

يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H_0) و رفض فرضية الوجود (H_1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الثانية.

هـ- قطاع الصناعة

يبين الجدول (6) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

جدول (6) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الصناعي

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44496392422.212	21280690221.776		2.091	.058
	APD	-15878602781.241-	10056127109.427	-.814-	-1.579-	.140
	MPD	204562417.237	1249328911.597	.047	.164	.873
	APC	7389997631.985	9765336236.246	.393	.757	.464
	MPC	-2606218733.281-	3904646749.410	-.194-	-.667-	.517
2	(Constant)	44983256366.267	20267863649.491		2.219	.045
	APD	-15955054313.592-	9661969640.187	-.818-	-1.651-	.123
	APC	7304307801.992	9379208820.321	.388	.779	.450
	MPC	-2265116470.414-	3176474014.471	-.168-	-.713-	.488
3	(Constant)	42421429088.902	19593655510.410		2.165	.048
	APD	-15461036248.147-	9466423496.838	-.792-	-1.633-	.125
	APC	6396845891.914	9127902455.824	.340	.701	.495
4	(Constant)	32770955858.826	13700005425.318		2.392	.030
	APD	-9610213527.281-	4385870863.125	-.492-	-2.191-	.045



$$=4.801 \text{ المحسوبة } R^2=.242, \text{ Sig}=.045^e, F$$

كم المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع (ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج والذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات. (ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخر

(رابعا) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة المتداولة (-9610213527.281-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع الصناعة بمقدار (-9610213527.281-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.191-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.242). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (24.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (4.801) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة للقطاع الصناعي وفق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة 25%.



و- قطاع السياحة

يبين الجدول (7) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

جدول (7) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17288.451-	23143.013		-.747-	.469
	APD	22282.531	10936.162	.973	2.038	.064
	MPD	-2194.493-	1358.661	-.431-	-1.615-	.132
	APC	-23841.263-	10619.924	-1.079-	-2.245-	.044
	MPC	6842.163	4246.352	.433	1.611	.133
2	(Constant)	-14532.616-	24455.718		-.594-	.563
	APD	21651.554	11580.734	.945	1.870	.084
	MPD	-1026.495-	1217.645	-.202-	-.843-	.414
	APC	-21391.115-	11137.122	-.968-	-1.921-	.077
	MPC	6842.163	4246.352	.433	1.611	.133
3	(Constant)	-18911.565-	23649.487		-.800-	.437
	APD	22408.497	11425.947	.978	1.961	.070
	APC	-21646.854-	11017.353	-.980-	-1.965-	.070
R ² =0.226, Sig.=.166 ^d , F=2.048						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPD, MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر MPC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية المؤشر الاخير



(ثالثاً) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر MPD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة المتداولة (22408.497) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (22408.497). علما ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.961) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (-21646.854) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (-21646.854). علما ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلاً عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.965) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثالث (0.226). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (22.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلاً عن ذلك كان النموذج معنوياً عند مستوى معنوي (10%) ، فضلاً عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (2.048) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع السياحي وفق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة 50%.

ز- القطاع الزراعي

يبين الجدول (8) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

جدول (8) تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة

للقطاع الزراعي



Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18999.211	20510.449		.926	.373
	APD	-8167.317-	9692.152	-.429-	-.843-	.416
	MPD	-1287.969-	1204.110	-.305-	-1.070-	.306
	APC	7153.578	9411.886	.390	.760	.462
	MPC	7827.947	3763.320	.597	2.080	.060
2	(Constant)	8182.232	14527.513		.563	.583
	APD	-1710.095-	4588.466	-.090-	-.373-	.715
	MPD	-1337.016-	1182.689	-.316-	-1.130-	.279
	MPC	8237.501	3663.547	.628	2.249	.043
3	(Constant)	3042.217	4422.798		.688	.503
	MPD	-1251.350-	1123.893	-.296-	-1.113-	.284
	MPC	7980.383	3485.597	.609	2.290	.038
4	(Constant)	2059.341	4368.292		.471	.644
	MPC	5984.348	3013.019	.456	1.986	.066
=3.945 R ² = .208, Sig=.066 ^e , F						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:-

(اولا) تضمن النموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للانتمان APC، الميل الحدي للانتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APC من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن النموذج الثالث حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في النموذج الاول)، وتم إعادة بناء النموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig.، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(رابعا) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء النموذج الرابع، والذي اظهر الاتي:



- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (5984.348) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة للقطاع الزراعي بمقدار (5984.348). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.986) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الرابع (0.208). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (20.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (3.945) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الزراعي وفق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة 25%.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- 1) أظهرت نتائج التحليل المالي ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة متداولة بين قطاعات السوق ويعود السبب في ذلك إلى انه أكثر القطاعات جذب للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الأعلى بين القطاعات الأخرى
- 2) أظهرت نتائج الدراسة ان قيمة التداول لشركات قطاع الائتمان والاستثمار هي الأدنى من بين باقي القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين حيث وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الأخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار إلي يلعب دور كبير في عملية التنمية



(3) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة أثر بين الوظائف الإبداعية والائتمانية والمتمثلة بالميل الحدي والمتوسط للإيداع وللائتمان ومؤشر القيمة المتداولة لشركات قطاع المصارف والتأمين والخدمات .

(4) أظهرت نتائج الدراسة إلى ان المصارف التجارية ومن خلال وظائفها الأساسية (الإبداعية والائتمانية) كان لها تأثير معنوي في مؤشر القيمة المتداولة لشركات قطاع الفنادق والصناعة والاستثمار والزراعة ولكن هذا التأثير كان ضعيف على تلك القطاعات

(5) لم تؤدي المصارف التجارية الوظائف المرجوة منها بالشكل الذي يسمح لها من التأثير على نشاط سوق العراق للأوراق المالية وتحقيق النمو في السوق

2-4 التوصيات

(1) ضرورة تشديد مراقبة أداء الشركات العاملة في السوق واتخاذ إجراءات صارمة بحق الشركات ضعيفة النشاط حتى تحسن من وضعها

(2) حث المصارف التجارية على اتخاذ استراتيجيات جذب الودائع جديدة وفعالة وكذلك اتخاذ سياسات ائتمانية تخدم الشركات المدرجة في السوق والتي من شأنها ان تحقق النمو في نشاط السوق.

(3) العمل على زيادة ثقة المستثمرين في السوق من خلال حماية حقوقهم واستثماراتهم.

(4) العمل على إصلاح القطاع المالي (المصارف التجارية) على وجه وزيادة المراقبة على نشاط تلك المصارف لمنع الاختلاسات حيث ان وجود نظام مالي فعال يساهم في نمو نشاط سوق الأوراق المالية بشكل كبير.

المصادر

(1) المصادر العربية

- (1) مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006
- (2) رمضان، زياد وجودة، محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2006
- (3) انجرو، ايمان "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض"، رسالة ماجستير، المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، دمشق، 2007



- (4) الرفاعي، عمر بسيم (معجم مصطلحات إدارة الأعمال) حلب، 2008.
- (5) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 2011
- (6) عبدالله والطراد، خالد امين، اسماعيل ابراهيم، "ادارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية"، دار وائل للنشر- عمان، الطبعة الاولى، 2008

(2) المصادر الأجنبية

- 3) Machona, V., & Kaseke, N. (2013). Deposit-attracting strategies in the financial sector in a multi-currency setting: The case of commercial banks in Zimbabwe. *University of Zimbabwe Business Review*, 1(1).
- 4) Kneysler, O., Spasiv, N., Marynychak, L., & Khomyn, I. (2019). Deposit policy of Ukrainian banks: current realities and prospects. *Banks and Bank Systems*, 14(2), 76.
- 5) Haddaweea, A. H., & Flayyihb, H. H. The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks.
- 6) Tuyishime, R., Memba, F., & Mbera, Z. (2015). The effects of deposits mobilization on financial performance in commercial banks in Rwanda. A case of equity bank Rwanda limited. *International Journal of small business and entrepreneurship research*, 3(6), 44-71.
- 7) Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2006). *Money, banking, and financial markets* (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.
- 8) Suresh, P., & Paul, J. (2014). *Management of banking and financial services*. Pearson Education India.
- 9) TRAN, Q. T., TRAN, M. U., & LE, X. T. (2020). Factors Affecting Satisfaction of Customers' Savings Deposit in the Context of COVID-19: Evidence from Vietnamese Commercial Banks. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(10), 369-376.



- 10) ABEBE, M. (2019). *FACTORS AFFECTING DEPOSIT MOBILIZATION: THE CASE OF COMMERCIAL BANK OF ETHIOPIA* (Doctoral dissertation, st. mary's University).
- 11) Mujeri, M. K., & Younus, S. (2009). An analysis of interest rate spread in the banking sector in Bangladesh. *The Bangladesh Development Studies*, 1-33.
- 12) Tun, N. N. (2019). An Empirical Analysis of Macroeconomic Factors Affecting on the Deposit Mobilization of Private Commercial Banks in Myanmar. *International Journal on Recent Trends in Business and Tourism (IJRTBT)*, 3(2), 38-47.
- 13) ASSEFA MADEBO, S. I. S. A. Y. (2014). *FACTORS AFFECTING DEPOSIT MOBILIZATION IN PRIVATE COMMERCIAL BANKS: THE CASE OF AWASH INTERNATIONAL BANK SC* (Doctoral dissertation).
- 14) Turhani, A., & Hoda, H. (2016). The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania (Jan 2005–Dec 2014). *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 5(2), 246-246.
- 15) GETACHEW, K. (2017). *Determinants of Commercial Banks Deposit Mobilization in Ethiopia* (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
- 16) Gunasekara, H. U., & Kumari, P. (2018). Factors affecting for deposit mobilization in Sri Lanka. *International Review of Management and Marketing*, 8(5), 30.
- 17) Gabgub, A. I. (2009). *Analysis of non-performing loans in the Libyan state-owned commercial banks: Perception analysis of the*



- reasons and potential methods for treatment* (Doctoral dissertation, Durham University).
- 18) Takang, F. A., & Ntui, C. T. (2008). Bank performance and credit risk management.
- 19) Zhang, T., Hou, H., Yang, J., Li, X., & Wang, Y. (2017, July). Enterprises Short-Term Financing Management. In *2017 2nd International Conference on Politics, Economics and Law (ICPEL 2017)* (pp. 244-246). Atlantis Press
- 20) Suresh, P., & Paul, J. (2014). *Management of banking and financial services*. Pearson Education India.
- 21) Rafal Wolski & Monika Bolek (2016), Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland. *European Scientific Journal* March 2016 edition vol.12, No.7. pp1-46
- 22) Madura, J. (2014). *Financial markets and institutions*. Cengage learning.
- 23) Kathuria, K., & Whig, P. (2020). Macroeconomic Implications of the Monetary Policy Committee Recommendations: An IS-LM Framework. *Acta Scientific Agriculture*, 4(2).
- 24) De Haan, J., Oosterloo, S., & Schoenmaker, D. (2012). *Financial Markets and Institutions*. Cambridge University Press Textbooks.
- 25) Drake, P. P., & Fabozzi, F. J. (2010). *The basics of finance: An introduction to financial markets, business finance, and portfolio management* (Vol. 192). John Wiley & Sons.
- 26) Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2006). *Money, banking, and financial markets* (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.



- 27) Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2019). *Financial markets*. Pearson Italia
- 28) Saunders, A., Cornett, M. M., & Erhemjamts, O. (2012). *Financial markets and institutions*. McGraw-Hill/Irwin.